|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  |  | A/HRC/54/15/Add.1 |
|  | **Advance version** | Distr.: General5 September 2023Original: Arabic |

مجلس حقوق الإنسان

**الدورة الرابعة والخمسون**

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 6 من جدول الأعمال

**الاستعراض الدوري الشامل**

 \* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

 تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

 الإمارات العربية المتحدة

 إضافة

 آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضع الاستعراض

1- تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بمواصلة جهودها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما تجدد دعمها لآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، لما تتيحه من فرصة لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان.

2- استعرضت دولة الإمارات بدقة التوصيات المقدمة أثناء جلسة استعراض تقريرها الدوري الرابع لحقوق الانسان بتاريخ 8 مايو 2023 في مجلس حقوق الانسان، والبالغ عددها 323 توصية. وذلك من خلال المشاورات والاجتماعات التي عقدتها اللجنة الدائمة لحقوق الانسان في الدولة.

3- تشير دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن (198) توصية حظيت بالدعم. علما بأن الكثير من تلك التوصيات قد تم إنجازها على أرض الواقع، ومنها ما هو قيد التخطيط، وستعمل دولة الإمارات على تنفيذ ما تبقى منها في إطار الخطة الوطنية لحقوق الانسان.

4- أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة العلم بــــــ (125) توصية، وذلك باعتبار أن العديد من تلك التوصيات إما تقتضي مزيدا من الدراسة، وتحتاج إلى تهيئة البيئة التشريعية الوطنية بحيث تتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية، او تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع التشريعات الوطنية. علماً بأن عدداً من التوصيات من حيث محتواها كان من الممكن القبول بها جزئياً. وذلك في حال كانت الإجراءات المعمول بها في إطار الية الاستعراض الدوري الشامل تسمح بالقبول الجزئي للتوصيات.

 المسائل المتعلقة بتعزيز وتطوير الأطر التشريعية والقانونية والمؤسسية والسياسات الوطنية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان

5- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 70، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 167

6- اعتمدت دولة الامارات خلال الفترة الماضية حزمة كبيرة من التشريعات الوطنية الهامة التي تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما اعتمدت منظومة مترابطة ومتكاملة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تسعى إلى تعزيز وكفالة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعمل الدولة حاليا على اعداد الخطة الوطنية لحقوق الانسان. وعلى المستوى المؤسسي أنشأت دولة الامارات الهيئة الوطنية لحقوق الانسان وفقا لمبادئ باريس. هذا وستقدم الدولة الدعم اللازم وستعزز تعاونها عبر مؤسسات الدولة التنفيذية مع الهيئة الوطنية، بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان على الصعيد الوطني.

7- أخذ العلم بالتوصيات التالية:

 71، 72، 73

 المسائل المتعلقة بالمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسحب التحفظات

8- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 1، 41، 55، 56

9- تقوم دولة الإمارات وبشكل مستمر بدراسة كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومدى انسجامها مع تشريعاتها وسياساتها الوطنية، وبما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما تدرس الدولة حاليا مسألة سحب بعض تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

10- أخذ العلم بالتوصيات التالية:

 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 57، 144، 267

 المسائل المتعلقة بتعزيز أطر التعاون مع أجهزة واليات ولجان وصناديق الأمم المتحدة

11- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 58، 59، 60، 61، 64، 67، 68، 69، 123

12- تحرص دولة الإمارات على تعزيز تعاونها مع أجهزة واليات ولجان الأمم المتحدة، وذلك بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان. وتسعى الدولة للاستفادة من خبرات مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان في تنفيذ عدد من البرامج والأنشطة وورش العمل التخصصية، بما فيها التعاون في مجال قاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية. كما تحرص دولة الامارات على تعزيز تعاونها مع الإجراءات الخاصة، وفي هذا السياق وجهت الدولة الدعوة لكل من المقررة الخاص المعني بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لزيارة الدولة في إطار اجراء الزيارات الميدانية، وتدرس كذلك توجيه دعوات زيارة لمقررين خاصين آخرين، بما فيها طلبات الزيارات التي وردت للدولة سابقا.

13- أخذ العلم بالتوصيات التالية:

 62، 63، 65، 66، 130

 المسائل المتعلقة بمواصلة بحماية وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين

14- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 195، 196، 215، 216، 220، 227، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 243، 244، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259

15- أخذ العلم بالتوصيات التالية:

 197، 217، 218، 219، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 242، 252، 268

16- اعتُمدت دولة الإمارات استراتيجية التوازن بين الجنسين 2022-2026، والتي تهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين في جميع القطاعات وتعميم منظور النوع الاجتماعي، وإلى تعزيز التوازن بين الجنسين في مواقع صناعة القرار وترسيخ مكانة الدولة وريادتها في التشريعات ذات الصلة. كما اصدرت خلال الثلاث سنوات الماضية أكثر عن 20 تشريعاً جديداً وتعديلاً قانونياً، تهدف الى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها، واهمها المرسوم بقانون اتحادي في شأن الأحوال الشخصية المدني، والذي يسري أحكامه على غير المسلمين المقيمين في الدولة، حيث تناولت المادة (4) مسألة (المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات)، والتي شملت تعزيز مبدأ المساواة في أمور الشهادة والإرث والحق في طلب الطلاق والحضانة المشتركة. وفيما يتعلق بإلغاء تجريم الإجهاض في بعض الحالات، فقد تضمن قانون المسؤولية الطبية حالتين يجوز للطبيب أن يجري فيها عملية الإجهاض، مع وضع ضوابط وهما إذا كان في استمرار الحمل خطرا على حياة الحامل، وإذا ثبت تشوه الجنين. ويدرس مجلس الوزراء حاليا السماح لعملية الاجهاض في حالات أخرى محددة، مع وضع ضوابط ومعايير لها.

 المسائل المتعلقة بمواصلة تعزيز وحماية حقوق العمالة

17- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 182، 183، 184، 185، 186، 245، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 308، 309، 310، 311، 313، 316، 317، 318

18- تولي دولة الإمارات العربية أهمية بالغة لحماية حقوق العمال في الدولة وتوفير تغطية شاملة لكافة العاملين لديها ببرامج مختلفة تضمن حماية حقوقهم وتحقيق مستوى معيشة لائق. وقامت دولة الإمارات خلال السنوات الأخيرة بإجراء مجموعة كبيرة من الإصلاحات سواء إصلاحات تشريعية أو تنظيمية أو خدمات استباقية للعمال بكافة أنماطهم لضمان حماية حقوق العمال في الدولة أههما اصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل. كما أطلقت الدولة في هذا الإطار العديد من المبادرات التي تهدف بشكل رئيسي إلى حماية حقوق العمال وتوفير تغطية تأمينية شاملة تضمن لهم حياة كريمة أثناء وبعد انتهاء علاقة العمل، أهمها منظومة التأمين ضد التعطل.

19- أخذ العلم بالتوصيات التالية:

 180، 181، 304، 305، 306

 المسائل المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق كبار السن، ودعم وحماية الأسرة

20- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 193، 194، 207، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 269، 271، 272، 274، 275، 276، 277، 278، 280، 281، 282، 283، 284، 285

21- ستواصل دولة الامارات تعزيز وتطوير جهودها المتعلقة بحماية حقوق الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، ودعم وحماية الأسرة. وتشكل التشريعات والسياسات الوطنية والمبادرات والبرامج التي اعتمدتها الدولة في هذا الإطار أسس متينة لتعزيز وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية.

 المسائل المتعلقة بالوصول إلى العدالة، والعدالة الجنائية، وحماية النزلاء في المؤسسات العقابية، ووضع تدابير لمناهضة التعذيب

22- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 122، 126، 127، 129، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142

23- يستند مبدأ استقلال القضاء في دولة الامارات الى الدستور والقوانين الاتحادية ذات الصلة. حيث نص الدستور على استقلال القضاة بشكل صريح في المادة (94) "العدل أساس الملك والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم". وأصدرت الدولة مؤخرا العديد من التشريعات الهامة التي تساهم في تعزيز استقلال القضاء بصدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2022 في شأن السلطة القضائية الاتحادية، وتشريعات تعزز من سهولة الوصول الى العدالة بتعديلات قانوني الإجراءات المدنية والجزائية. كما حرصت الدولة على التطوير المستمر للمؤسسات العقابية والاصلاحية من خلال الطاقة الاستيعابية وتصنيفها، ومدى ملاءمتها لعدد النزلاء، وبرامج إعادة التأهيل ونوعية الخدمة المقدمة للنزلاء، وانشأت من خلال وزارة الداخلية وحدات تنظيمية داعمة لحماية حقوق النزلاء منها فرع الرقابة والتفتيش، ووجود عيادات طبية مخصصة للنزلاء.

24- أخذ العلم بالتوصيات التالية:

 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 124، 125، 128، 132، 143، 148، 158

25- تطبق عقوبة الإعدام في أضيق الحدود وفي الجرائم الجسيمة والشديدة الخطورة، وذلك بناء على محاكمة علنية وعادلة امام القضاء. ولا يتم تطبيق هذه العقوبة إلا بعد استنفاذ جميع إجراءات التقاضي ومراحله المختلفة انتهاء بأحكام نهائية ووفقا للقانون. وتستأنف أحكام الإعدام ويطعن عليها بالنقض بقوة القانون. وقد أحاط المشرع الإماراتي عقوبة الإعدام بضمانات تشريعية وقضائية هامة.

 المسائل المتعلقة بتعزيز حرية الرأي والتعبير، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني وتكوين الجمعيات

26- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 145، 146، 152، 154، 155، 157، 160، 161، 162، 165

27- كفل الدستور الإماراتي حرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات حيث نصت المادة (33) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن "حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون"، كما نصت المادة (30) من الدستور على " حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون". وتعمل دولة الإمارات حاليا على اعداد مشروع قانون جديد يحل محل القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنشر، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الإعلام بمختلف وسائله وعناصره بما فيها الإعلام الرقمي، وبما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة.

28- أخذ العلم بالتوصيات التالية:

 147، 149، 150، 151، 153، 156، 159، 163، 164

 المسائل المتعلقة بتعزيز التسامح، ومكافحة التمييز، وتعزيز ثقافة التعايش السلمي والحرية الدينية

29- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 106، 107، 108، 288، 289، 290

30- تُعد دولة الإمارات حاضنة لقيم التسامح والسلم، والأمان، والتعددية الثقافية، حيث تضم أكثر من 200 جنسية تنعم بالحياة الكريمة والاحترام. وكفلت قوانينها الوطنية للجميع العدل والاحترام والمساواة، وجرمت الكراهية والعصبية. وستواصل الدولة جهودها الهادفة الى تعزيز قيم التسامح من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للتسامح.

 المسائل المتعلقة بمواصلة الجهود المتعلقة بمكافحة الإرهاب

31- تحظى التوصية التالية بالقبول:

 135

32- أخذ العلم بالتوصيتين التاليتين:

 133، 134

 المسائل المتعلقة بمواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

33- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 270، 307

34- تؤكد دولة الإمارات التزامها بالتصدي لجميع أنشطة جرائم الاتجار بالبشر بالتعاون مع المجتمع الدولي باعتبارها جريمة عابرة للحدود، واعتمد مجلس الوزراء في شهر يوليو 2023 عدداً من التعديلات الهامة في قانون مكافحة الاتجار بالبشر، تضمنت تشديد العقوبات واستحداث خدمات للضحايا، مثل المساعدات التعليمية، وتدابير العودة الآمنة لموطن الضحية، وتجريم التحريض على الجريمة، وتغليظ العقوبات الموقعة على الجناة.

 المسائل المتعلقة بالجنسية

35- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 260، 321، 323

36- لم يعد ملف أبناء المواطنات بعد صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2017م في شأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1972م في شأن الجنسية وجوازات السفر وتعديلاته، ملفا استثنائيا، وانما أصبح جزء من الأحكام الواردة في قانون الجنسية يتم التعامل معه في ظل الاشتراطات الواردة في المادة العاشرة من قبل الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ كغيرها من الطلبات التي ترد إليها ضمن الأعمال الاعتيادية للهيئة. وخلال السنوات الأخيرة حصل الآلاف من أبناء المواطنات على الجنسية الإماراتية.

 المسائل المتعلقة بمواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتقديم الدعم والحماية والضمان الاجتماعي، وتعزيز العمل التطوعي

37- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 82، 187، 188، 190، 191، 192، 206، 209، 286

 المسائل المتعلقة بمواصلة ضمان الوصول للتعليم وتعزيز الحق في التعليم، والحق في الصحة

38- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 105، 198، 201، 203، 204، 228، 287، 312، 314، 315، 319

39- أخذ العلم بالتوصيات التالية

 273، 320، 322

 المسائل المتعلقة بالتثقيف، ورفع الوعي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان

40- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 131، 199، 200، 202، 205، 208، 291

 المسائل المتعلقة بتنفيذ وبلوغ اهداف التنمية المستدامة 2030

41- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 102، 212، 213، 214

 المسائل المتعلقة بحماية البيئة، والامن الغذائي، والتغير المناخي

42- تحظى التوصيات التالية بالقبول:

 189، 210، 211

 مسائل أخرى

43- أخذ العلم بالتوصيات التالية:

 103، 104، 166، 279، 292، 293، 294، 295، 296، 297

44- أخذت دولة الإمارات علما بالتوصيات ذات الصلة بمسائل المثلية الجنسية، وذلك باعتبارها توصيات مرفوضة تتعارض مع قيم وتقاليد المجتمع ومع الشريعة الإسلامية.